الأمم المتحدة

A/58/PV.59

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٩**
الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة

تقرير الأمين العام (A/58/392)

السيد نيكيفوروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرى وفد الاتحاد الروسي أن دعم الأمم المتحدة لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة عنصر هام من إجمالي عمل المنظمة، لا سيما في مجال تعزيز التعاون الدولي وضمان حقوق الإنسان والحريات.

وفي ذلك الصدد، من الصعب المبالغة في التشديد على دور المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وهو دور مهم جدا لضمان استمرار تطور الديمقراطية. ونحن نعتقد أن الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والحرية كلها عوامل متشابكة ومتعاضدة. وقد اتضحت هذه النقطة في إعلان فيينا، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في عام ١٩٩٣، حيث نص على أن الديمقراطية تستند إلى إرادة الشعوب التي تعبر عنها بحرية لتقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتعين أثناء بناء وتطوير الديمقراطية ونهج الأمم المتحدة المتعلق بهذا الموضوع مراعاة أنه لا توجد في الواقع صيغة واحدة للديمقراطية. وفي الحقيقة، بوسع المرء أن يشاهد في العقود الأخيرة من القرن الحادي والعشرين أن العكس هو الصحيح. ومحاولة تحقيق الديمقراطية على نمط واحد عملية تؤدي دائما إلى عكس النتيجة المرجوة؛ وتؤدي في الحقيقة إلى انتهاك حقوق الإنسان والحريات. ومن المهم مراعاة السمات المميزة لكل دولة بمفردها. ومراعاة تلك العوامل على النحو الواجب في عمل الأمم المتحدة ووكالاتها تساعد على تحقيق نتائج أفضل وتمكّن المنظمة من تشجيع تطوير المؤسسات الديمقراطية. هناك شيء واحد مؤكد: نحن لا نستطيع أن نجعل تقديم المساعدة إلى البلدان رهنا بأي نوع مما يسمى بمؤشر أو مؤشرات الديمقراطية.

وكما قلنا، يرحب الوفد الروسي بالعمل الجاري إنجازه على الصعيد الحكومي الدولي في مواصلة تنفيذ نتائج

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-60469 (A)

المؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في بنن، والمؤتمر الخامس المعقود هذا العام في أولانباتار.

وفي نفس الوقت، نشدد أيضا على أنه يتعين أن تكون هذه المؤتمرات محافل مفتوحة. ولا يجوز أن تقتصر على مجرد مجموعة قليلة مختارة. وسيكون للحد من المشاركة في المؤتمر تأثير سلبي على مستوى المناقشة وعلى النتائج. والتمثيل الواسع النطاق يضمن أن يستفيد كل فرد من تجربة الآخرين.

وإن أكبر ميزة لهذا التمثيل الواسع النطاق هي أنه سيكون بوسع كل أعضاء المجتمع الدولي أن يتشاطروا تجاربهم الإيجابية بشأن التطور الديمقراطي والقيم الديمقراطية. وأدعو إلى زيادة تعزيز العمليات الديمقراطية وإلى تقديم مساعدة أكبر للديمقراطيات الجديدة والمستعادة حتى يمكننا أن نتحرك صوب مجتمع الديمقراطيات. والتعايش السلمي هام جدا، ولكن يجب الآن أن نركز على العمل معا.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتقديم تهاني وفدي القلبية إلى حكومة منغوليا، وبخاصة إلى وزير الخارجية لوفسانغين إرديننتشولون على نجاح المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي أعدت له منغوليا بامتياز واستضافته بتفان كبير في أولانباتار في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/58/392، ''ونجح المؤتمر نجاحا يفوق التوقعات''. (الفقرة ٥).

وشاركت حكومة جمهورية كوريا بنشاط في مؤتمر أولانباتار، وسرها أن تلاحظ الدعم العالمي المتعاظم للجهود الرامية إلى تعزيز الأخذ بالديمقراطية، كما يتجلى في المشاركة الواسعة النطاق والرفيعة المستوى في المؤتمر. ولقد أمكن على أساس الالتزامات العملية المنحى التي قدمتها الحكومات المشاركة في أولانباتار توضيح المعايير التي يمكن أن تصبوا إلى تحقيقها المجتمعات الديمقراطية الجديدة والمستعادة.

وترحب حكومة جمهورية كوريا، التي استضافت المؤتمر الوزاري الثاني لمجتمع الديمقراطيات في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ترحيبا كبيرا بنمو عملية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وستشارك بنشاط في المتابعة داخل إطار الأمم المتحدة وخارجها. ونرى أن الحركتين يمكن، بل وينبغي لهما، أن يتطورا بطريقة تكمل بها كل منهما الأخرى وتعززها.

والواقع أن الحركتين، كما يتضح من الموضوع الذي أُختير لكل من مؤتمر سول ومؤتمر أولانباتار – ''الاستثمار من أجل السلم والرخاء'' و ''الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني'' – وكذلك من نتائجهما، تتشاطران الكثير، بما في ذلك الهدف المشترك المتمثل في تشجيع وتعزيز الديمقراطيات على صعيد العالم، والأهمية التي تعلقانها على التعاون الإقليمي، والرغبة في تغذية المجتمعات المدنية النابضة، والاستعداد لتقديم المساعدة للديمقراطيات الطموحة، والالتزام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات بوصفهما الشكل الأساسي للحياة والتوجيه الدائم للديمقراطية.

ونرى أن الاختلاف في النهج – دفع المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وجذب مؤتمر مجتمع الديمقراطيات – يحمل وعد الحركتين اللتين تعملان بسبل مختلفة ولكنها متلاقية لتعزيز أساليب الحياة الديمقراطية في كل أنحاء العالم، كيما يتسنى للناس في كل مكان أن يعيشوا بكرامة وبلا عوز وفي سلم. وفي هذا الصدد، أرحب بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية منغوليا والذي أعرب فيه عن عزمه على بدء المناقشات مع رئاسة مؤتمر مجتمع الديمقراطيات لتبادل الآراء بشأن سبل التقريب بين الحركتين

على نحو أوثق وبطريقة متكاملة. ويؤيد وفدي بدء هذه المناقشات.

ويقدم تقرير الأمين العام استعراضا شاملا لكل الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال مساعدة الديمقراطية. ومن المثلج للصدر أن نتعرف على السبل المتعددة الجوانب التي انطلقت بها مختلف وكالات وهيئات الأمم المتحدة نحو تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتعزيز قدرتها على الاستجابة بفاعلية لطلبات الدول الأعضاء في هذا الصدد. وتؤيد جمهورية كوريا تمام التأييد هذه الجهود. ونوافق تماما على رأي الأمين العام القائل إن تعزيز الديمقراطية هو أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة في القرن الحادي والعشرين.

ونقدر كل جانب من جوانب المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية في السنوات القلائل الماضية – من الإصلاح الحكومي والمؤسسي إلى تنمية المجتمع المدني والثقافة السياسية والديمقراطية، والبحث، والتنمية السياسية، وتنفيذ القواعد والمعايير. وتستحق كل عناصر هذه المساعدة الذكر وتستحق الدراسة كيما تنهض منظومة الأمم المتحدة حيالها بمزيد من الأعمال. ولكني أود بصفة خاصة أن أتناول بالتفصيل الحاجة إلى مزيد من البحث الذي يمكن على أساسه وضع سياسات فعالة لزيادة الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أقصي حد ممكن.

ومن المقبول به على نطاق واسع أن الديمقراطية وحقوق الإنسان مترابطتان ولا تنفصلان. وأكد هذا الرأي الاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة دراسية للخبراء نظمتها في العام الماضي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. غير أنه باستثناء هذا الفهم العريض، لا تزال الصورة غير واضحة. ولكل من دراسات الديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان تاريخ ثري ومعرفة وفيرة تفخران بهما. وتمثل محاولة الجمع بين هذين الميدانين على صعيد السياسة العامة عملية جديدة نسبيا. ويتعين أن تبرز علاقة التلازم بين مختلف الحقوق ومختلف جوانب الديمقراطية. وأمامنا متسع من الوقت في بحثنا عن الردود. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطة الرامية إلى تنظيم حلقة دراسية في عام ٢٠٠٤ عن حقوق الإنسان والحكم الرشيد، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام. وحكومتي على استعداد لأن تضطلع بدور نشط في كفالة نجاح هذه الحلقة الدراسية.

وفي الختام، تكرر جمهورية كوريا تأكيد التزامها بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الداخل والخارج، بما في ذلك عن طريق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم الحكومات في تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

السيد تورنغتون (غيانا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد غيانا أن يؤيد البيانات البناءة التي أدلى بها المتكلمون السابقون بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال: ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة “.

نحن نرحب بتقرير الأمين العام (A/58/392)، ولا سيما التوصيات الواردة فيه. وبالنظر إلى أننا ننظر الآن في الصلة التي لا تنفصم بين السعي إلى تحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحد فيما يتعلق بصيانة الحقوق الأساسية لكل الأفراد وتوسيع نطاق الديمقراطية في العالم، فإن من المناسب أن تكون منظومة الأمم المتحدة في صدارة دعم الجهود التي تبذلها الحكومات.

وفي صميم تعزيز الديمقراطية وترسيخها يكمن السعي إلى بلورة معايير متسقة تسمح بالتفاعل النشط والتعزيز المتبادل للمبادئ والمناظير الديمقراطية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. وثمة جانبان تجدر الإشارة إليهما

بصفة خاصة في سياق السعي إلى التغلب على التحديات الجديدة نحو مزيد من الديمقراطية.

أولا، إن ترسيخ الديمقراطية يمثل تحديا من حيث أنه يستنبط حكما ذا طابع أكثر تجاوبا. والنتيجة المباشرة لاستيعاب مناظير متنوعة هي تعزيز الحكم واستحداث سياسات تنموية أكثر استنارة. إلا أن تحقيق ذلك الغرض يتطلب تكريس الكثير من الوقت والجهد، فضلا عن الموارد المالية والبشرية المحدودة بالفعل. أما الجانب الثاني، فيتجلى في التجارب المتنوعة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، التي أخضعت آليات ديمقراطية المشاركة ودورها وأهميتها وقضاياها لتمحيص دقيق للغاية في الآونة الأخيرة.

ويمكن لهذه التحديات مجتمعة أن تقوض القدرة على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة. والدرس العام هو وجوب أن تكون الديمقراطية أكثر جدوى بالنسبة لمن تخدمهم. وبالتالي، ثمة حاجة ملحة إلى مواءمة المعايير الديمقراطية مع الواقع المحلي. والنجاح في هذا الصدد يتحقق بشكل أفضل من خلال مفاهيم للديمقراطية أكثر ترابطا، وإن كان لا بد أن تكون مرنة.

ولا بد للديمقراطية الوليدة أيضا أن تتكيف مع التحولات والاضطرابات الناجمة عن ازدياد التحرر التجاري والعولمة. والضعف المتزايد الذي تتعرض له البلدان النامية لا يساعد على تقدم عملية التحول الديمقراطي بسلاسة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إيماننا بالمُثل الديمقراطية لا يتوقف على تجليها على الصعيد الدولي، وإن كان يولد التوقعات بالتعبير عنها بصورة أكمل في آليات ومؤسسات الحكم العالمي.

ومنذ استعادة الديمقراطية الكاملة في غيانا من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل ١١ عاما، تسعى غيانا إلى توطيد مكاسبها الديمقراطية من خلال استثمار جانب كبير من الطاقات والموارد الوطنية. ونعتقد أن الديمقراطية لا غنى عنها للتنمية المستدامة لأمتنا بوصفها دولة تقدمية حديثة. وتبذل الجهود في هذا الصدد وصولا إلى حكم أفضل من خلال عملية الإصلاح الدستوري؛ والمشاركة الهيكلية لشريحة عريضة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والنقابات العمالية ووسائط الإعلام وقطاع الأعمال؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية، مثل القضاء، وإيلاء الاهتمام للعلاقات العرقية والعلاقات بين الأجناس؛ وتنشيط الحكم المحلي؛ وتحقيق لا مركزية الخدمات الحكومية. وتحظى هذه العملية لبناء المؤسسات ترسيخا للديمقراطية وإدامتها بدعم قيم من الشركاء الثنائيين والمنظمات الدولية.

وفي غيانا – شأنها شأن العديد من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة – ورغم أن الحقوق الديمقراطية للمواطنين قد تعززت بدرجة كبيرة، فإن التوقعات تفوق المكاسب الملموسة التي تحققت بفضل الديمقراطية. وهذا الموقف يسمح باللجوء إلى التعبير عن السخط – الذي غالبا ما يكون نزوح الأدمغة أبرز مظاهره، وهو ما يضر المصلحة الوطنية أيما ضرر – كما أنه يتيح الفرصة للانتهازيين، ويزود فلول المتبرمين بالحجج لصالح انتهاج حلول أكثر عائدا وأقرب أجلا، وإن كانت أقل ديمقراطية.

وإزاء هذا السرد، فإن وفد غيانا مقتنع بأن الفرصة باتت مهيأة أمام المجتمع الدولي لبذل جهد أكثر جماعية لدعم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وثمة حاجة قوية إلى دمج المناقشة بشأن الديمقراطية والجوانب الاقتصادية والتجارية. فتقسيم تلك القضايا لا وجود له في واقع حياة المواطنين في العالم النامي. وثمة علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وآفاق التجارة المتاحة للدول والحكم الديمقراطي– وتلك حقيقة أقرها بمزيد من الوضوح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٣ بشأن إنجاز بلدان ومناطق معينة للأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك، من الواضح أنه ينبغي زيادة – وليس تخفيض – الالتزام الدولي بترسيخ الديمقراطية في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ودعم الجهات المانحة لها، خاصة في حالات الضعف المتزايد. وعليه، ترحب غيانا بنتائج المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في أولانباتار، منغوليا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، كما عبر عنها إعلان المؤتمر وخطة العمل الصادرة عنه. وإننا على ثقة من أن ذلك سيعطي دفعا جديدا لجهودنا المشتركة.

إن منظومة الأمم المتحدة مهيأة تماما للاضطلاع بدور محوري في هذه العملية. ووفد غيانا يحض على بذل جهود أكثر فعالية وتكاملا وعلى إنشاء آليات أفضل للمتابعة لضمان أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بشكل أفضل لتحقيق هدف المزيد من الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثالث للمكتب (A/57/250/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإرجاء النظر في البند المعنون ”مسألة جزيرة مايوت القمرية“ إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، وأن يتم إدراجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الاتحاد الأفريقي بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد إجراء المشاورات اللازمة، أفهم أنه يمكن إرجاء النظر في البند ٣٦ من جدول الأعمال إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا النظر في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

البندان ٢٥ و ٤٤ من جدول الأعمال

جامعة السلام

تقرير الأمين العام (A/58/430)

مشروع القرار (A/58/L.16)

ثقافة السلام

مذكرة من الأمين العام (A/58/182)

مشروعا القرارين (A/58/L.13 و A/58/L.14)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بالبند ٤٤ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مذكرة للأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي جرى تعميمه في الوثيقة A/58/182.

أعطى الكلمة لممثلة بنغلاديش كي تعرض مشروع القرار A/58/L.14 .

السيدة ناز (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): يسر وفدى عظيم السرور أن يستهل المناقشة في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال ''ثقافة السلام'' ونشكر الأمين العام ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على التقرير المفيد (A/58/182) عن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠.

إننا نُعيد اكتشاف قيم السلام والتسامح والتفاهم والتضامن في عالم اليوم، ونحقق هذه القيم. ويلزم الآن أن تكون هناك مفاهيم أوسع لشرح ومعالجة واقع القرن الحادي والعشرين المُعقد. وهذا هو بالضبط ما تحاول ثقافة السلام، بوصفها مفهوما، أن تفعله. فثقافة السلام تتكون من مجموعة من القيم، والمواقف، وأساليب الحياة القائمة على مبادئ الحرية، والعدالة، والديمقراطية، والتسامح، والتضامن، واحترام التنوع، والحوار، والتفاهم.

ويتعين علينا نحن الدول الأعضاء، وسائر منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والأفراد أن نُكرس أنفسنا للترويج لثقافة للسلام والعمل من أجل تنظيم حمله لمكافحة جميع أشكال العنف، ولاسيما العنف ضد الأطفال. ونحن نُقدر الأدوار التي تضطلع بها اليونسكو بصفتها الوكالة الرئيسية المعينة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجامعة السلام في الترويج لثقافة للسلام. ولقد سلمت اليونسكو حيال الترويج لثقافة السلام بأنه يُمثل تجسيدا لولايتها الأساسية. ووقّع على منهاج العمل لعام ٢٠٠٠ حتى الآن ما يزيد على ٧٥ مليون من المؤيدين في كل أنحاء العالم. ونشجع اليونسكو على مواصلة الاضطلاع بدورها الهام طوال العقد. ونشجع كذلك المجتمع المدني على القيام بمزيد من الأنشطة لإكمال مبادرات الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، وسائر المنظمات العالمية والإقليمية في ذلك الصدد.

ويُشرف وفدى هذا العام، أسوة بما حدث في السنوات السابقة، أن يعرض مشروع القرار (A/58/L.14) بعنوان ''العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠''، وذلك باسم مُقدمي مشروع القرار الآخرين وباسم بلدي بنغلاديش. وبالإضافة إلى البلدان الواردة في تلك الوثيقة، يسرني كثيرا أن أُعلن أسماء البلدان التالية التي انضمت إلى مُقدمي مشروع القرار: الجزائر، بليز، جزر مارشال، سانت فنسنت وجزر غرينادين، طاجيكستان، كولومبيا، ملاوى، منغوليا.

ويستند مشروع القرار هذا إلى قرار الجمعية العامة ٦/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد أدخل على النص فقرة جديدة في الديباجة وعدد من الاستكمالات التقنية. أما الفقرة الجديدة في الديباجة – وهى الفقرة العاشرة – فتلاحظ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة الذي نرى أنه يمكن أن يسهم في زيادة تعزيز ثقافة للسلام. وفى الفقرة التاسعة من الديباجة، أدرجنا ''المساواة بين الجنسين'' في قائمة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة عامة، والمجتمع الدولي بأسره، والتي تُسهم إسهاما كبيرا في إيجاد ثقافة للسلام. وكانت الإجراءات الرامية إلى كفالة المساواة بين الرجل والمرأة من المجالات التي حظيت بالاهتمام، كما هي محددة في برنامج العمل بشأن ثقافة للسلام، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥٣ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

ولنا وطيد الأمل في أن يحظى مشروع القرار بالتأييد بالإجماع من جميع أعضاء الأمم المتحدة، وفى أن يُعتمد

بتوافق الآراء، مما يبين التضامن العالمي بشأن الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا كي تعرض مشروع القرار A/58/L.16.

السيدة شاسول (كوستاريكا) (تكلمت بالاسبانية): يسرني في البداية أن أُضيف إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/58/L.16 البلدان التالية: الاتحاد الروسي، أوكرانيا، تيمور – ليشتي، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، سويسرا، طاجيكستان، منغوليا، موناكو، اليونان.

اقتناعا منا بأن من الضروري مواجهة الأخطار التي تهدد السلام من منظور جديد، اقترحنا على الجمعية العامة في عام ١٩٧٨ إنشاء جامعة للسلام. واستندنا في اقتراحنا، حينذاك، إلى الاقتناع بأن السلام، مثله مثل الحرب، ليس نتيجة لحتمية تاريخية ولكنه ينبع من حرية الإنسان ذاتها. وتقتضي منا ضحايا الحرب التي لا حصر لها أن نتوخى الإبداع في التغلب على فكرة – ''إذا أردت السلام، أستعد للحرب'' – وتحويلها إلى حتمية أخلاقية مؤداها ''إذا أردت السلام، أستعد للسلام''، لان الاستعاضة عن التثقيف من أجل الحرب بالتثقيف من أجل السلام كانت وما زالت هدفنا الرئيسي.

إلا أنه كان على كوستاريكا أن تنتظر حتى عام ١٩٨٠، حيث سرها أن تشهد اتخاذ الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين للقرار ٣٥/٥٥ الذي تضمن نص الاتفاق الدولي لإنشاء جامعة السلام وميثاق جامعة السلام. وكان هذا أول اعتراف عالمي برسالة كوستاريكا السلمية التي اعتمدها بالإجماع ممثلو جميع الدول في أهم محفل في العالم، دون تمييز عقائدي أو سياسي.

وفي وقت تسوده المواجهة، أصبح دور الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن أكثر أهمية وتعقيدا. ولقد برهنت الأحداث الأخيرة على أهمية منع الاتجاهات المتناقضة وحلها. ونتيجة لذلك، يكتسي دور جامعة السلام اليوم بأهمية أكبر، نظرا للحاجة المُلحة إلى صون السلام، وتجنب الصراعات المسلحة، وإعادة تأهيل المجتمع المدني في حالات ما بعد الصراع.

وفي ذلك السياق، نشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن جامعة السلام (A/58/430) الذي هو مُشجع بحق لأنه يبين أن الجامعة أحرزت تقدما هاما، ولا سيما في بلوغ هدفين.

الأول هو إنشاء برنامج أكاديمي رفيع المستوى مع عناصر للتدريب والبحوث تركز على الجوانب الجوهرية للسلام والأمن، والثاني توسيع البرنامج ليشمل مختلف أجزاء العالم، من مقره في كوستاريكا. وكان هذا امتثالا للمبادئ التوجيهية للجمعية العامة ولإدارة جامعة السلام، فضلا عن توجيه الأمين العام.

وتحت إشراف مجلس الخبراء التابع للجامعة، نفذت برامج جديدة ونشطة لدرجة الماجستير تركز على دراسة الأسباب الأساسية لنشوب الصراعات بين الشعوب على أساس منهج متعدد التخصصات ومتعدد الثقافات. وتدرّس هذه البرامج لطلاب من جميع أرجاء العالم كما أنها تشمل مواضيع مثل السلام الدولي، والقانون الدولي ومنع نشوب الصراع، وحقوق الإنسان، والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، ومسائل نوع الجنس.

كما سيعرض عدد كبير من الدورات الدراسية القصيرة عن السلام والتنمية الاقتصادية، ونوع الجنس وبناء السلام، والأمن البشري وإدارة الموارد الطبيعية. ونحن مسرورون إذ نرى الجهود المبذولة لتوسيع تأثير موارد الجامعة من خلال التعليم من بعد، مما سيجعل مناهجنا سهلة المنال على شبكة الإنترنت. ونقوم أيضا بإعداد مواد للدورات

الدراسية وأدوات مساعدة للتدريس لدعم عمل الجامعات الأخرى حتى يمكن تدريس موضوعات مثل بناء السلام ومنع الصراعات في أماكن أخرى. وتلك بعض منجزات جامعة السلام، التي نعتز بها اعتزازا شديدا. ويسرنا أن تدريس السلام يجري في أماكن أخرى، خارج كوستاريكا، وأن هناك العديد من التحالفات والمؤسسات التي تركز على التدريس وإجراء البحوث في جميع القارات.

ونشعر بارتياح شديد حينما نرى الحالة في أفريقيا، حيث يجرى تنفيذ برنامج للدعم لفترة خمسة أعوام يتناول الجامعات الأفريقية بغية توسيع قدرات هذه الجامعات على التدريس وإجراء البحوث. ونفس الشيء ينطبق على آسيا الوسطى، حيث يجري وضع برنامج لفترة ثلاثة أعوام، بالتركيز على دراسات بشأن السلام والصراع.

ونحن راضون أيضا إذ نرى إحراز تقدم في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ حيث حددت شبكة من الجامعات الرئيسية، وحيث أمكن استخدام المعرفة التقنية لأعضاء الشبكة لإنشاء دورات دراسية جديدة في الجامعات المشاركة.

وأخيرا، نحن راضون إذ نرى التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث يجري تطوير الممارسات الرامية إلى تحسين الأمن البشري فيما يتعلق بأمرين مترابطين هما: سلوك قوات الشرطة والأمن، ودور القوات المسلحة. وكوستاريكا مقتنعة بان الإدارة السليمة للموارد الموجودة يبرزها مستوى أفضل من التعليم ولهذا السبب يسرنا أن نرى تحديث الجامعة من خلال الأنظمة الإدارية ومراجعة الحسابات والإدارة التي وصلت الآن إلى المستويات العالمية.

ونعترف بأن جامعة السلام قد عملت في ظل ظروف عسيرة بغية الحصول على الموارد اللازمة لتنشيطها ولدعم برنامجها الأكاديمي ولتوسيع أنشطتها ولتعزيز برنامج المنح الذي يقدم العون المالي إلى الطلاب المؤهلين المستحقين. وفي هذا الصدد، فإن كوستاريكا ممتنة للبلدان المانحة وللمؤسسات التي دعمت الجامعة. ومع ذلك، سيكون من الضروري تقديم دعم سياسي ومالي أكبر في المستقبل حتى تتمكن الجامعة من الاستخدام الأفضل الممكن لإمكانيتها . ولا بد أن نذكر أن السلام القوي والمثمر، وليس مجرد عدم نشوب الحرب، السلام الذي يستند إلى الحقيقة والعدالة واحترام حقوق الآخرين، هو الهدف النهائي للبشرية بينما نبدأ القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين كي يعرض مشروع القرار A/58/L.13.

السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدا بالاقتباس من تقرير الأمين العام عن ثقافة السلام الذي قدمه للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وهو التقرير الذي ذكر فيه أن

> ”مسالة الانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، التي تبنتها اليونسكو أصلا كأولوية من أولوياتها، أصبحت اليوم من اهتمامات منظمة الأمم المتحدة أيضا“. (A/53/370، الصفحة ٤، الفقرة ٣)

وقد أكد الأمين العام، بذلك القول، من جديد على أن ثقافة السلام اكتسبت أهمية بعيدة المدى، تقتضي اهتمام هذه الهيئة العالمية وليس اهتمام مجرد وكالة واحدة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة.

ومنذ نشأة مفهوم ثقافة السلام من المؤتمر الدولي للسلام في عقول البشر، الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كوت ديفوار في تموز/يوليه عام ١٩٨٩، أوحى مفهوم ثقافة السلام بالعديد من الأنشطة في مختلف الأماكن في جميع أرجاء العالم بحيث

أصبح عنصرا أساسيا في جهودنا لتحقيق السلام والتنمية الدوليين، وهما الأساس ذاته الذي بنيت عليه الأمم المتحدة.

وقد بذر اعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩ وتنفيذ اليونسكو اللاحق له، بمشاركة الهيئات الأخرى للأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني، بذور نشر هذا المفهوم في جميع أرجاء العالم.

واليوم، فإن مجموعة القيم، والمواقف، والتقاليد، والعادات، ونسق السلوك وسبل الحياة التي يغطيها مفهوم ثقافة السلام، التي تشمل احترام الحياة، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ورفض العنف، والتنمية البشرية المستدامة، ومنع نشوب الصراعات، والتسامح، والتضامن، والتعددية، وقبول التباينات، والتفاهم بين الأمم وبين الجماعات العرقية والدينية والثقافية وغيرها من الجماعات والأفراد تشكل العناصر المتكاملة تقريبا لجميع المبادرات في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي يمكن القيام به لكي تكون ثقافة السلام مغروسة بشكل دائم في قلوب البشر وعقولهم. وإلى جانب البرامج والمشروعات التي تشارك فيها الحكومات، ينبغي بذل المزيد من الجهود لإشراك جميع المعنيين، بمن فيهم القطاعات غير الحكومية، من خلال العمليات الإيجابية والقائمة على المشاركة التي عن طريقها تحترم التباينات وتشجع الحوارات وتتحول الصراعات بشكل مستمر من خلال الوسائل السلمية إلى تفاعل إيجابي يسمح للأطراف الفاعلة الرئيسية باستكشاف الخيارات وتقديم إسهامات إيجابية تفضي إلى تعايش سلمي ومثمر.

ويتطلب ترويج ثقافة السلام مشاركة المجتمع الدولي بأسره – الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني. ومن خلال هذه المشاركة الشاملة، يمكن رعاية ثقافة السلام واحترامها ومراعاتها بشكل شامل. وما فتئت منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية دوما في صدارة هذه الجهود مع الاستبعاد الظاهر للمجتمع المدني من هذا العمل. وكان من شأن مشاركة المجتمع المدني أن تحظى بتأثير إيجابي على هذه الحركة العالمية من أجل ثقافة للسلام. ويمكن أن يساعد التضامن والتعاون مع المجتمع المدني في الواقع في تهيئة الظروف التي تسمح بالتنمية السريعة لثقافة للسلام.

وأحد القطاعات الهامة للمجتمع المدني الذي يمكن أن نأخذه في الاعتبار في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية – الجذر ذاته لثقافة السلام – هو المجتمع الديني. فالدين قوة هائلة في تعزيز السلام والوئام والتفاهم والتعاون من خلال تأثيره الأخلاقي القوي على معتنقي الديانات. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي الحوار والتعاون بين الأديان دور الأداة الجماعية لاحترام الاختلافات بين الأديان أو رأيها كما يقتضي الحال وأن يساعد على تحقيق نتائج إيجابية، من قبيل منع نشوب الصراعات أو تسويتها وكسب الدعم لمبادرات رئيسية تدفع إلى الأمام برفاه البشرية دعما لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

لدى الفلبين خبرتها الثرية في هذا الصدد. ولدينا منتدى القساوسة والعلماء في جنوب الفلبين حيث يشارك القساوسة الكاثوليك في منطقة مندناو والزعماء الدينيون المسلمون والقساوسة البروتستانت في حوار بين الأديان لتأكيد التزاماتهم المشتركة بالسلام والتفاهم المتبادل فيما بين مجتمعاتهم الدينية المحلية. وتقدم آراؤهم بانتظام إلى الحكومة. وبدأ هذا التعاون بين الأديان في عام ١٩٩٦ ولا يزال الزعماء الروحيون يلتقون.

إن الحوار بين الأديان ليس ظاهرة جديدة. فقد أدرك مختلف القادة الدينيين وأتباعهم منذ زمن بعيد أهمية

التعاون من أجل السلام، وعقد العديد من الحوارات بين الأديان على الصعيد الدولي، فعلى سبيل المثال، عقد في هذه القاعة بعينها في عام ٢٠٠٠ مؤتمر قمة السلام العالمي للألفية الذي يعقده الزعماء الدينيون والروحيون. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، جمع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الملتزم بالحوار بين الأديان، زعماء الأديان المختلفة في أسيسي، إيطاليا، وصلّوا جميعا من أجل هدف مشترك، هو السلام والأمن. ونظمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بجهد مشترك مع حكومة أوزبكستان المؤتمر الدولي للحوار بين الأديان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وكان آخر حدث هو المؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية المعقود في كازاخستان في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وينبغي الاستفادة من إمكانات الحوار والتعاون بين الأديان لا على الصعيدين الوطني والإقليمي فحسب، ولكن أيضا وبقدر أكبر على الصعيد الدولي. ويمكن أن يصبح الحوار والتعاون بين الأديان إحدى الآليات الرئيسية في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها ومقاصدها لصون السلم ولتحويل المشاكل الدولية إلى موضوع للتعاون الدولي. وفي هذا الوقت، حينما لا تؤدي التغيرات في العالم بالضرورة إلى بيئة أكثر سلما أو أمنا، ينبغي أن تلجأ الأمم المتحدة إلى أعرض نطاق من الأطراف والشخصيات لتنفيذ ولايتها. وحيث أن الزعماء الدينيين يمثلون مجموعة من أصحاب المصلحة الذين يهتمون بنفس القدر بصون السلم، فمن شأنهم أن يكونوا راغبين بقدر كبير في الإسهام بنصيبهم. وفي نهاية المطاف يمكن أن يثبت ما يسهمون به من مشورة جماعية ونظرات ثاقبة ودعم لا يقدر بثمن بالنسبة للعمل الذي تؤديه الأمم المتحدة.

وركزت رسالة الأمين العام التي قرأها ممثله في المؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية المعقود في كازاخستان على التأثير الكبير للزعماء الدينيين على السلوك الفردي والجماعي ودعتهم للإسهام في عمل الأمم المتحدة من أجل تحقيق رسالتها العالمية في التسامح والتنمية والسلام. وقبل ذلك، أوضح الأمين العام في تقريره بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة أن المنظمات الدينية يمكنها أن تؤدي دورا في منع نشوب الصراعات نتيجة للسلطة المعنوية التي تتمتع بها في مجتمعاتها المحلية.

ولا يقتصر تأثيرها على حالات الصراع. بل يمكن للزعماء الدينيين أيضا أن يكونوا من العوامل الفعالة لتحقيق التنمية. وأثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، ألزم زعماء العديد من الأديان مجتمعاتهم المحلية بالعمل معا من أجل بناء السلام ومن أجل استعراض التعاليم والبرامج والسياسات المتعلقة بالأطفال. وفي الوقت نفسه، تعهدوا أيضا بالدفاع عن حقوق الأطفال على جميع الصعد فيما يتعلق بكل من السياسات والموارد، ووعدوا بالعمل من دون كلل لتقليل التمييز والوصم بالعار اللذين يواجههما الأطفال من جراء المرض أو الإعاقة أو نوع الجنس أو وضع الأقلية التي ينتمون إليها.

وفي هذا الضوء، يقدم وفد بلادي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.13 المعنون ”الحوار والتعاون بين الأديان“. ومشروع القرار الذي قدمناه قصير وبسيط ومباشر. وهو يهدف إلى دراسة الكيفية التي يمكن بها للحوار والتعاون بين الأديان، بالتركيز على قضايا من قبيل السلام والتنمية، أن يسهما في النهوض بعمل الأمم المتحدة. ونحن نتوخى إيجاد عملية أو آلية في داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف الاستفادة من إمكاناتها. ولتحقيق هذه الهدف، يطلب مشروع القرار إلى الجمعية العامة تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية لمناقشة هذه العملية أو الآلية بقدر أكبر من الدقة.

ويعتزم وفد بلادي إجراء مشاورات إضافية بشأن مشروع القرار هذا ويود أن يشجع التبادل الإيجابي للأفكار.

واليوم، لا يزال السلام والتنمية يراوغان العديد منا. ولا تزال التنمية أيضا هدفا للعديد. ويمكن أن تصبح الحوارات بين الأديان ذلك البعد المفقود الذي نحتاج إليه لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أبلغكم بتفاؤلنا بأن بناء ثقافة للسلام باستخدام كامل إمكانية الحوار والتعاون بين الأديان هدف يستحق التقدير ويمكن تحقيقه.

السيد حميد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تشوه القرن الماضي بمواجهات أيديولوجية وحروب إبادة أودت بحياة الملايين من البشر وأدت إلى وجود خطر القضاء على الحضارة البشرية ذاتها، بعد استحداث واستعمال الأسلحة النووية ونشرها على نحو مكثف.

وإقرارا بأن الحروب تبدأ في عقول الناس ولذلك يجب بناء حصون السلام في عقول الناس، اعتمدت الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إعلانا بشأن ثقافة السلام.

وبموجب الإعلان، ثقافة السلام هي مجموعة من القيم ووجهات النظر والتقاليد وأنماط السلوك، تستند، ضمن جملة أمور، إلى احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، والالتزام بالتسوية السلمية للصراعات، والتقيد بمبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والتفاهم على جميع صعد المجتمع وفيما بين الأمم.

تعلن المادة ٣ من الإعلان أن تحقيق تنمية أوفى لثقافة السلام يرتبط ارتباطا عضويا بحق جميع الشعوب في تحقيق المصير. وأن جميع الشعوب بما فيها تلك التي تعيش في ظل الهيمنة الاستعمارية أو غيرها من أشكال الهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي لها أن تمارس حقها الأصيل في تقرير المصير. وبذلك، فمع أن للأمم والشعوب وجودا سياسيا منفصلا، فإن الجمعية العامة أقرت بمقتضى الإعلان بأن التفاهم والتسامح والتضامن فيما بين جميع الحضارات والشعوب والثقافات ضرورية من أجل الترويج لثقافة السلام.

إن الهجمات المأساوية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والأحداث التي تلتها تشكل نكسة رئيسية في البحث عن سلام عالمي. إذ ازداد وضوح سوء التفاهم والشك بين الأديان والثقافات المختلفة. وقد استغل البعض هذا الأمر للترويج لنظريتهم التي تخدم مصالحهم والمتمثلة في حتمية الصدام بين الحضارات. واستغلت بعض الدول التي تحتل أو تقهر شعوبا أخرى هذه الحالة لتبرير قمع شعوب من عقائد وأديان أخرى من قبيل شعوب فلسطين وكشمير وأماكن أخرى، وشوهت سمعة الإسلام ومعتقداته وقيمه وحاولت أن تربط بينه وبين الإرهاب.

وقد تمادى بعض المتطرفين إلى حد مهاجمة تعاليم الإسلام الدينية وإهانة بعض الشخصيات الدينية التي تحظى بالتبجيل. وهذه المحاولات فظيعة من الناحية الأخلاقية. إذ يؤدي هذا التعصب ضد الإسلام والكره له وتشويه صورته إلى غضب مبرر ومنتشر في العالم الإسلامي.

وقد نجم عن هذا التطرف، هذا التعصب رد فعل يزيد سوء التفاهم تفاقما بين الإسلام والثقافات الأخرى ويقوي التطرف في كل مكان. وثمة حاجة للمجتمع الدولي لأن يتصدى بشدة لهذه الأنماط والممارسات الخطيرة وأن يعكس مسارها على نحو فعال.

ويجب ألا يسمح للأصل العرقي أو الدين أو الثقافة أو اللغة أو السلوك بأن تصبح مصادر مسببة للشقاق. والنظرية القائلة بصدام الحضارات وبدائلها النظرية المختلفة

وصفة أكيدة للفوضى. ويجب أن نصير عاملا حفازا للتغيير وليس نذرا بنهاية العالم. ويجب أن نؤكد عدم قابلية الجنس البشري للتجزئة. ويجب أن نقدس الوحدة في تنوع. ويجب أن نعيد تأكيد الإنسانية المشتركة، بل والقيم العالمية المشتركة.

إن التعاون – وليس تصادم الحضارات – يجب أن يكون النموذج لهذا القرن. وتعزيز التفاهم، والوئام والتعاون فيما بين الديانات والثقافات هو الطريقة التي لا غنى عنها التي يمكننا أن نرفع بها ستار الجهل، وسوء الفهم والإجحاف، التي أصبحت مكثفة بشكل مأساوي في العصور الأخيرة. وذلك المفهوم يتقبل التعددية وتنوع الثقافات ويعترف بديناميات تفاعلها المؤسسي. وله إمكانية هائلة لمنع نشوب الصراعات ويمكنه أن يؤدي دورا فعالا في حل المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية الحالية والمقبلة، لخلق ثقافة سلام.

وقد أجمل رئيس باكستان، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، استراتيجية محددة لتخطي فجوة سوء الفهم بين الإسلام والغرب. وهو يسمي هذه استراتيجية الاعتدال المستنير. والتسامح، والوئام، والتحرر الاجتماعي – الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، وتسوية النزاعات تسوية سلمية عادلة مكونات أساسية لتلك الاستراتيجية.

والاعتدال المستنير خيار استراتيجي حيوي لإنقاذ البشرية ومنع مدنيتنا العالمية من أن تتلاشى في صراع ونزاع لا ينتهي. وسيكون تعزيز مفهوم الاعتدال المستنير استجابة مناسبة للتحديات العالمية الهائلة التي يواجهها العالم اليوم.

ونظرة الاعتدال والتعاون هذه قائمة بالفعل في الرؤية المشتركة للأمم المتحدة وفي مقاصدها وأهدافها. ويجب علينا أن نؤكد من جديد تأكيدا جماعيا أهمية ومركزية الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي. وليس هناك بديل عن علاقات حسن الجوار، والمساواة في السيادة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

ويشجع برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام الدول الأعضاء على أن تتخذ إجراءات من أجل تعزيز ثقافة السلام على المستويين الوطني والدولي. وتبعا لذلك، طرحت باكستان في العام الماضي، في إطار هذا البند، اقتراحا لتعزيز التفاهم، والوئام والتعاون في المجالات الدينية والثقافية. وأجريت مشاورات غير رسمية واسعة مفتوحة باب العضوية بشأن مشروع قرار باكستان، رغبة في التوصل إلى نص يحظى بتوافق آراء. وأحرز تقدم هام نحو ذلك الهدف. وينوي الوفد الباكستاني أن يعرض مشروع القرار على الجمعية العامة في الأسابيع القادمة.

وسوف يسهم اعتماد مشروع القرار هذا في تعزيز وتوطيد ثقافة السلام. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الباكستاني بشأن تعزيز التفاهم والوئام والتعاون في المجالين الديني والثقافي بتوافق الآراء. وسيمثل هذا رفضا عالميا رسميا في الوقت المناسب لدعاوى التعصب، والبغض والتمييز التي يطلقها ناشرو الكراهية.

السيد عساف (لبنان): أود بداية أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأمانة العامة ومنظمة اليونسكو على التقارير المقدمة والجهود المبذولة في سبيل نشر وتعزيز ثقافة السلام.

تشكل ثقافة السلام الفلسفة التي قامت على أساسها منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥. فقد دفعت ويلات الحرب العالمية الثانية إلى البحث عن السبل الكفيلة بتجنب تكرار تلك المأساة، ومحاربة ثقافة الحرب، فكان الميثاق، الذي تعاهدنا في مقدمته، نحن شعوب الأمم المتحدة ”أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار“.

ولا يمكن تعريف السلام بشكل سلبي ليعني مجرد غياب الصراعات، أو ليكون كما يصفه الكاتب جيرودو ''مسافة فاصلة بين حربين''. فالسلام ثقافة إيجابية ومتواصلة، تقوم على أساس التربية والإرادة السياسية.

إن إعلان الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا دوليا لثقافة السلام واللاعنف، أعطى الشعوب أملا بالمستقبل. وها نحن نجتمع اليوم، لنعرض ونقيم الإنجازات والنتائج التي تحققت من برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام الذي تم اعتماده في الدورة ٥٣ سنة ١٩٩٩.

إلا أن الأمل اليوم يبدو ضعيفا. فالصراعات ما زالت قائمة، والحروب تهمّش منظمات تعددية الأطراف ويزداد الفقر والجهل، وتتعاظم التهديدات الإرهابية التي جعلت عالمنا يعيش في خطر دائم.

وتترافق هذه الأحداث المأساوية، مع بروز نظريات وعقائد تروج لصراع الحضارات وتقول بنهاية التاريخ، وتفضّل شعوبا على أخرى وتدعو إلى التفرقة على أساس الدين.

إلا أن الأمل بتغيير هذه الأحوال لا يزال موجودا. وهو يرتبط أساسا بمدى توفر الإرادة السياسية لدى الدول، لتنفيذ مبادئ العمل الثمانية التي حددها برنامج العمل لثقافة السلام في ميادين التربية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة الجنسانية، فضلا عن تعزيز الديمقراطية والتسامح بين الحضارات وإتاحة حرية التعبير وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا المجال، نود التنويه بالدور التربوي الذي تلعبه جامعة السلام كمؤسسة دولية للتعليم العالي. ونشيد بالبرامج التدريبية والدراسات التي تنظمها في مجالات حقوق الإنسان وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وبناء السلام وغيرها. ونهنئها على تخريج أول دفعة من الطلاب في إطار البرنامج الأكاديمي الجديد خلال شهر حزيران/يونيه الماضي.

ليست ثقافة السلام في لبنان مجموعة مبادئ وأفكار فحسب، بل هي واقع يعيشه اللبنانيون في كل يوم رغم الصراع الدائر في المنطقة. فالحوار والمشاركة والتسامح من نسيج المجتمع اللبناني، حيث تتجلى التعددية في مختلف النواحي الدينية والثقافية ضمن إرادة العيش الواحد، وفي إطار المساواة والمشاركة في الحكم والسلطة بين المسيحيين والمسلمين. وهذا ما جعل لبنان مثالا للتلاقي، ودفع قداسة الحبر الأعظم إلى القول ''إن لبنان أكثر من بلد، إنه رسالة''.

وفي هذا السياق، اعتمد زعماء الدول العربية الـ ٢٢ بالإجماع، في بيروت، مبادرة السلام العربية، بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد رسمت هذه المبادرة تصورا واضحا للسلام في الشرق الأوسط، يقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل، وإقامة سلام وعلاقات طبيعية معها، مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين. وذلك كله، بالرغم من ثقافة الحرب التوسعية التي تنتهجها حكومة إسرائيل. وتلتقي هذه المبادرة العربية مع برنامج العمل الذي نناقشه؛ إذ أنها تأتي بدافع تحقيق السلام. فهي تعرض الاعتراف بالآخر مقابل إزالة الاحتلال. والاحتلال في الشرق الأوسط هو سبب كل المآسي؛ ويقتضي وضع حد له عملا بالفقرة (ياء) من المادة ١٠ من برنامج العمل، التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي، والفقرة (جيم) من المادة ١٦ التي تتحدث عن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وفي بيروت أيضا، وفي إطار نشر ثقافة السلام والحوار، اعتمدت الدول الفرانكوفونية خلال مؤتمرها التاسع الذي انعقد بين ١٨ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، إعلان بيروت حول حوار الثقافات. ويدعو الإعلان إلى

تعزيز السلام وإحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية عن طريق الحوار بين الثقافات، بما يعنيه من انفتاح على الآخر، واحترام لاختلافه، والبحث عن قيم مشتركة. والحوار يعني الانفتاح على كل الأفكار، بما فيها تلك المخالفة لأفكارنا، وتقدير ما فيها من اختلاف وتمايز. فالاختلاف ضالة الحوار. ولا يمكن تخيل حوار بين متشابهين. وهو لا يعني بالضرورة الصراع. ومن هنا القول المأثور ''الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية''.

ومن شروط نجاح الحوار، الاعتراف بأن الحقيقة ليست حكرا على أحد. وهذا ما يقود إلى النقد الذاتي، وبالتالي تقدير ما في الآخر من حسنات، والإقلاع عما في الذات من سيئات. ومن شروط نجاح الحوار، تنمية ثقافة الإصغاء إلى الآخر بغية تفهمه. إنها ثقافة الإصغاء والإنصات. وكم باتت منظمتنا بحاجة إلى من يصغي وينصت إلى قراراتها، ويتفهمها ويعمل على تنفيذها.

أخيرا، إن ثقافة السلام عملية متواصلة وطويلة. وإذا كانت الغاية من إعلان العقد الدولي لثقافة السلام تعزيز الحركة العالمية لثقافة السلام، فإن هذه الحركة يجب أن تستمر حتى بعد انتهاء هذا العقد. وبذلك تسود ثقافة السلام على ثقافة الحرب، ويبطل فرض الإرادة على الآخرين بالقوة.

السيد لاغوس بيشات (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن مدى ارتياح وفخر وفد بلادي لأن يتكلم بشأن البند ٤٤ من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة المعنون ''ثقافة السلام''، باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى: بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وبلدي السلفادور.

إن النظر في هذا البند في هذه الدورة يكتسي أهمية خاصة في هذا الوقت الذي ما زال المجتمع الدولي يواجه فيه تحديات هائلة في سعيه إلى صون السلام والأمن من منظور يرتكز على العمل الجماعي القانوني والمشروع، في إطار احترام المبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق والقانون الدولي المعاصر. وفي هذا السياق، فإن هدف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، بغض النظر عن كونه تطلعا إيثاريا من جانب الدول الأعضاء، يعد ضرورة حتمية لعصرنا، سواء من الناحية السياسية أو الأخلاقية.

ومنذ نشأة منظمتنا في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٤٥، في سان فرانسيسكو، ما فتئ عزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشعوبها، التي آلت على نفسها إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، يواجه بتحديات سلسلة من الصراعات المسلحة التي صدمت الضمير الإنساني في الصميم، بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة، وحطمت تطلعات وآمال ملايين البشر في أن يتعايشوا في سلام ووئام.

إن الحالة الدولية في السنوات الخمس الأولى من الألفية الجديدة، على ما يبدو، لا تبشر خيرا بالنسبة لتطلعات ملايين البشر السائرين في طريق العولمة، على الرغم من كل ما تحقق فيها من تقدم هادف لا يمكن إنكاره في مجال تكنولوجيا الإعلام، وتعطي الانطباع بعدم وجود مجال للحوار والتفاهم بين الشعوب والحكومات - وهو نوع من التناقض ظهر في القرن الحادي والعشرين، ولا يمكن علاجه، من وجهة نظر الوفود، إلا بجرعة كبيرة من الإرادة السياسية، والخلق الواعي والمتجدد لثقافة للسلام، لا من أجل الأجيال المقبلة فحسب، بل ومن أجل هذا الجيل أيضا.

والدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى توافق على الاعتراف بحق الشعوب في أن تعيش في

سلام، تماشيا مع أحكام القرار ١١/٣٩ المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، والترويج بنشاط للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، كما وردا في القرار ٢٤٣/٥٣ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. والاعتراف بهذا الحق الطبيعي للشعوب، الذي يتعزز من خلال الأنشطة اليومية للحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني المنظم، يمكن أن يشكل الخطوة الأولى على طريق طويل وصعب في هذا الاتجاه. ولا غنى، رغم ذلك، عن إرساء أساس لبنية دولية جديدة تستند إلى الاحترام الكامل للحياة، وإنهاء العنف، والتشجيع على اجتناب العنف وممارسة ذلك من خلال التثقيف والحوار والتعاون الدولي، فضلا عن الاحترام الكامل لمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤون تقع أساسا ضمن الولاية المحلية للدول، تمشيا مع الميثاق والقانون الدولي.

وثمة مهام كثيرة تنتظر الإنجاز. ونحن نقترب من نقطة اللاعودة إذا نظرنا في التدهور الذي طرأ على كثير من مناطق الصراع الحالية. فآلام الملايين من البشر الناجمة عن الفقر والجوع والأمية ونقص الرعاية الطبية في الوقت المناسب والظلم الاجتماعي والعنف وانعدام الحرية وضعف المؤسسات الديمقراطية، كلها عقبات رئيسية لابد من اجتيازها بأسرع ما يمكن، ويمكن أن تصبح في حالة العجز عن ذلك عناصر تسبب مزيدا من التدمير لحضارتنا.

وتدرك الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى هذه التحديات. وقد كرسنا جهودا كبيرة للتغلب على هذه المشاكل بطرق مختلفة، منها تعزيز عملية التكامل الإقليمي، لا من منظور اجتماعي واقتصادي فحسب، بل أيضا على أساس رؤية مشتركة للمستقبل السياسي الذي نريده لمنطقتنا. ونوافق على أنه يجب الاضطلاع بهذا الجهد على الصعيد العالمي حتى يكتسب الكتلة الحرجة التي تجعل في الإمكان إحداث التعديلات والتغييرات اللازمة التي تتوخى إيجاد ثقافة حقيقية للسلام في القيم الفردية والجماعية. وفي هذا السياق، لا غنى لبلوغ هذا الهدف عن اتحاد كل من الإرادة السياسية لدولنا والتغيرات الفردية في الاتجاهات.

ونحن ندعو الأمم المتحدة إلى أن تؤدي دورا حاسما في هذه العملية، ليس بوصفها انعكاسا للإرادة الجماعية لأعضائها فحسب، وإنما أيضا بالنيابة عن الذين لا يمكن سماع أصواتهم. ولكي نحقق هذا الغرض، لابد من أن نحدث التغيرات الهيكلية والمؤسسية التي ستمكن منظمتنا من تلبية آمال الشعوب وتوقعاتها. ومن ثم يجب على الأمم المتحدة أن تجدد ذاتها حتى تكون لديها القدرة عندئذ لتوجيه دفة الجهود المبذولة لنشر الطابع الإنساني في هذه الألفية الجديدة.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): تتمثل الغاية النهائية للبشرية في الحياة المستقلة والخلاقة في عالم يسوده السلام وفي وئام مع الجميع. وفي رأينا أن فحوى ثقافة السلام تتمثل في إقامة ثقافة عالمية تمكن جميع البلدان والدول والشعوب من التمتع معا بحياتها وثقافاتها، ومن تعزيز التفاهم المتبادل والتعاون والتعايش السلمي فيما بينها.

أما اليوم فما زال عالمنا يعاني من السيطرة والمغالاة في الوطنية والتطرف في القومية، واستمرارها في معاداة التقاليد الثقافية الأصيلة للدول الأخرى وقمعها. ويتوقف بناء العالم الذي يسوده السلام ويطمح إليه البشر أو عدم بنائه على الضمير الأيديولوجي للبشر. وقد جاء في النظام الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أنه ”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام ...“.

ولا نستطيع أن نبني عالما يسوده العدل وينعم فيه الجميع بالسلام حين تتوطد الكراهية والتعصب وترسخ جذورهما في عقولنا.

ويود وفدي أن يؤكد أهمية تثقيف الأجيال الجديدة بصفة خاصة في أن تتمتع بروح الحب لكوكبنا وللبشرية. فالأجيال الجديدة مستقبل عالمنا، ويتوقف السلام في المستقبل على مدى تسلح الأجيال الجديدة بإرادة الولع بالسلام التي تغرس فيها من خلال التربية الحقة. ولكن استمرار الأعمال السلبية يشبع الأجيال الجديدة بأفكار التعصب الوطني والقومية المتطرفة. ومن ثم يشوه تاريخ العدوان ويمجد على أنه تاريخ للتحرير. وتمحى من الكتب الدراسية في مادة التاريخ الجرائم السابقة، بما فيها الاحتلال عن طريق القوة بواسطة بلدان أخرى، والتجنيد القسري لملايين الشبان، والاسترقاق الجنسي للنساء، والإبادة الجماعية للمدنيين الأبرياء. وعلى النقيض من ذلك، يلقن التاريخ المشوه الأجيال الجديدة أن هذه الجرائم تسهم في رخاء المنطقة المعنية. وتتكون لدى الأطفال نتيجة لذلك آراء خاطئة عن تاريخ بلدهم في الماضي وعن السبب الذي دفع الدول الأخرى للإقامة في بلدهم، فيبغض هؤلاء الأطفال دون تفكير أبناء الجنسيات الأخرى ويرفضونهم.

كذلك تمثل الانفرادية والغطرسة اللتان بدأتا في الظهور في العلاقات الدولية اليوم تحديا خطيرا لثقافة السلام. فلا يمكن إحلال ثقافة السلام على الوجه الصحيح إلا حين تراعى مبادئ التساوي في السيادة والاحترام المتبادل.

ونظرا للخبرة التي مر بها أبناء شعبنا تاريخيا وفي الوقت الحاضر، فهم يتطلعون إلى السلام ويقدرونه أكثر من غيرهم. ذلك أن الأمة الكورية عانت العدوان والنهب طوال عقود في الماضي على أيدي قوى خارجية، وتعرضت مدة تزيد على نصف قرن للتقسيم الوطني الأليم الذي فرضته القوى الخارجية بشكل مصطنع.

وفي بلدي، حيث يوجد المركز الرئيسي لثقافة الجوجي، ينشأ الأطفال ليكونوا بشرا حقيقيين يقدرون كرامة وطنهم وشرفه ويكرسون أنفسهم للصداقة والوئام بين شعوب العالم المحبة للسلام. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعاونها النشط مع الأمم المتحدة في المستقبل، بهدف بناء العالم المتمتع بالسلام والاستقرار الذي تتطلع إليه البشرية.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): ليس للأمم المتحدة واجب أسمى من تشجيع السلام. ويتطلب منا الاضطلاع بهذه الولاية أن نتجاوز تفعيل آليات تسوية الصراعات.

كما ينبغي أن تسعى إلى أن تمكن في أذهان المجتمعات في المجتمع العالمي، قيم التعايش السلمي والتسامح ونبذ العنف والتفاهم الدولي واحترام تنوع الثقافات وعدم التمييز. وينبغي لها أن تدعو إلى نبذ الحرب والنزعة العسكرية واستعمال القوة ونشر النظريات التي تستند إلى الكراهية والسيطرة.

وتقع على عاتق الحكومات، بغية بناء وتعزيز ثقافة السلام، مسؤولية كفالة وجود آليات سلمية لتسوية المنازعات ومنع الصراعات. كما ينبغي لها أن تسعى إلى غرس القواعد والقيم الإنسانية اللازمة للتغلب على العنف والكراهية اللذين ما زالا مستمرين في جميع أنحاء العالم. ومن الوسائل الهامة التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك الهدف التعليم. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن التعليم على جميع مستوياته وبجميع أشكاله يشكل أداة حيوية لمعالجة معظم المشاكل العالمية المتصلة بالسلام والتنمية، ولا سيما الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

(الإيدز) وتدهور البيئة، فضلا عن المشاكل التي ترافق والتنمية الريفية وتكوين المعارف وتشاطرها. وهو الذي يوفر الوسيلة التي يمكن من خلالها تعزيز التمكين وتوليد الدخل وتنمية المجتمعات وخاصة بالنسبة لأكثر أفراد المجتمعات ضعفا، أي النساء والأطفال. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي الإشادة بالأعمال التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدعم أنشطة التثقيف السلمي وتشجيع هذه الأعمال، ولا سيما البرامج الموجهة للأطفال والشباب.

كما يعتمد إحراز تقدم مفيد على مدى مشاركة الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للتآلف، في كفالة نقل قيم السلام والتسامح إلى الأجيال القادمة. وبالمثل، ينبغي الاعتراف على النحو الواجب بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به وسائط الإعلام في تعزيز السلام وعدم العنف وخاصة في عصر التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات والاتصالات. ومن اللازم لبلوغ هذا الهدف ألا تستعمل حرية التعبير كذريعة للتحريض على العنف والكراهية داخل المجتمعات وفيما بينها.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز التزام الدول والمجتمعات المدنية بثقافة السلام وتكثيف تنفيذ البرامج والأنشطة والمشاريع التي تم وضعها لهذا الغرض. وتبشر هذه المبادرات بتحقيق المزيد من الوعي الجماهيري ودعم احترام سيادة القانون. ولذلك، فإن مما يبعث على السرور أن نلاحظ استمرار ترتيبات الاتصالات وربط الشبكات التي تم إنشاؤها خلال السنة الدولية لثقافة السلام وإتاحتها لخدمة العاملين على نشر ثقافة السلام في عملهم خلال العقد الدولي. ولذلك، فإن من اللازم توثيق التعاون إلى حد أكبر بين المجتمع المدني والدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية. ويتطلب بناء ثقافة السلام اتباع مثل هذا النهج المتعدد الاتجاهات.

وأدت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل كفالة صون السلم والأمن الدوليين من خلال أمور منها، حفظ السلام وبناء السلام ومنع الصراعات ونزع السلاح والتعاون الاقتصادي وتعزيز حقوق الإنسان، إلى إعطاء دفع قوي للأهداف المتمثلة في بناء ثقافة السلام. بيد أن الأحداث التي وقعت مؤخرا قد أظهرت أن هناك أخطارا متعددة تفرضها أعمال العنف، لا على الأمن البشري فحسب، وإنما على مبادئ وقيم الميثاق ذاتها. ويتعين على الدول الأعضاء من أجل تعزيز تصميمنا على الرد على هذه التحديات، أن تقوم منفردة ومجتمعة بالوفاء بالتزاماتها بضمان عدم القيام بأي عمل ينتهك قواعد ومبادئ القانون الدولي، وذلك بغية تعزيز السلام وعدم العنف على جميع المستويات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى المراقب عن الكرسي الرسولي، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٣٢ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

المطران ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن ترحيبه بهذه المناسبة التي أتيحت له للمشاركة مرة أخرى في المناقشة حول ثقافة السلام.

وما فتئ الكرسي الرسولي قرونا طويلة يرحب بتعدد وتنوع ثقافات البلدان. وفي ظل تلك الخلفية، يعترف وفدي لدى التحدث عن السلام، أولا وقبل كل شيء، بأن السلام لا يتعلق أساسا بالهياكل وإنما بالبشر.

ويتعلق السلام قبل كل شيء، بأولئك الذين يتحلون بالواقعية إلى حد يكفي للاعتراف بأن السلام ممكن، بالرغم

من الجوانب السلبية للطبيعة البشرية والمجتمعات. وينبغي ألا يدخر أي جهد لتحقيق السلام. ومن أجل ذلك، ينبغي أن تكون هناك إرادة في تحقيق السلام وأن يُكتسب بالجد وأن يكون مشتركا باعتباره يمثل خيرا مشتركا للإنسانية.

وإذا ما نظرنا إلى بؤر التوتر في زماننا، فإنه لا يسعنا إلا أن نتساءل عن الكيفية التي تقوم بها وسائط الإعلام والسياسيون والسلطات العامة بتصوير الوقائع التي تحيط بالصراع. هل تقوم وسائط الإعلام التي تعرض على السكان المتأثرين بعرض مقترحات السلام؟ وهل تتحدث البيانات والتعليقات العلنية عن السلام؟ وهل تقوم الكتب المدرسية بتعليم طرق السلام؟ وهل تتولى المحادثات التي يجريها الشباب داخل أسرهم وفيما بين أقرانهم إعدادهم للسلام؟

ويجب أن تخضع الأسباب التي تعطى لتبرير الصراع للدراسة على النحو الواجب، قبل حدوث هذه الصراعات وأثناء حدوثها وبعده. وينبغي أن توزن ضرورة فرض دفاع مسلح لإقناع الطرف الآخر بالعدول عن أن يصبح عدوا بكل حذر وتأن مقابل الضرورة المساوية لها للاتصال بالطرف الآخر، بما يتجاوز أي عداوة مفترضة أو مزعومة، وترك الباب مفتوحا دوما لأي حلول سلمية ممكنة. وبالتالي، فعندما يطالب الذين تقع عليهم المسؤولية والالتزامات فيما يتعلق بالدفاع عن السلام والنظام، بالبت في استعمال أو عدم استعمال الدفاع المشروع، فإن قرارهم يجب أن يخضع للشروط القاسية التي يفرضها النظام الأخلاقي، لأنه لا يمكن تبرير مثل هذه الإجراءات إلا بعد أن يثبت أن جميع الوسائل السلمية لحل أي أزمة، غير عملية أو غير فعالة أو مستحيلة.

وتستتبع ثقافة السلام، خلافا لثقافة الحرب، اتباع نهج أخلاقي للنظر إلى الحياة. فهو يبين الطريق الصواب والآمن الذي يؤدي إلى احترام الحياة. فالحرب تدمر أرواح الأبرياء، وتعلم كيفية القتل، وتؤدي إلى تهديد أرواح حتى أولئك الذين يمارسون القتل وتخلف وراءها أثرا من الاستياء والكراهية، مما يجعل من العسير إلى أقصى الحدود التوصل إلى حل عادل للمشاكل ذاتها التي أدت إلى نشوب الحرب.

وستحتفل الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لإعلان حقوق الإنسان. وتدعو هذه المناسبة الجميع إلى الاعتراف الأساسي بالكرامة التامة لكل إنسان. ومن هذا الاعتراف ينبثق الحق في السلام. إلا أنه عندما يفقد السلام قيمته في المجتمع وأهميته في السياسة العامة، فإن حقوق الإنسان والالتزامات الدولية تتعرض للخطر والمساومة.

ويعتبر السلام مسعى لتحقيق العدالة. ونجد في جذور الحرب ولا سيما في الإرهاب – وهو نوع من العدوان المسلح الذي يحزننا أننا نتعرض له في عصرنا الحاضر – مظالم جدية لم يتطرق المجتمع الدولي إلى علاجها ألا وهي: الظلم الذي يعاني منه، والتطلعات المشروعة التي يجري إحباطها، والفقر المدقع والتمييز والتعصب والاستغلال التي يخضع لها العديد من الناس اليائسين الذين ليس لديهم أي أمل في تحسين حياتهم. حالات الظلم هذه تؤدي إلى العنف، وكل ظلم يمكن أن يؤدي إلى حرب.

إن السلام – الذي يمكن تعريفه بأنه هدوء النظام – واجب أساسي لكل فرد. بيد أن السلام يبنى على الثقة المتبادلة، ولا يمكن تحقيق الثقة إلا بالعدل والإنصاف. ويقتضي السلام تصحيح الانتهاكات ورفع الظلم وإعادة تأهيل الضحايا واسترضاء المظلومين. وتعني استراتيجية بناء الثقة التغلب على جميع العقبات التي تعوق أعمال العدالة، بغية تحقيق السلام. ولا يمكن أن تترسخ وتزدهر ثقافة السلام إلا في مناخ السلام هذا.

وإذا كانت التنمية الاسم الجديد للسلام، فإن الحرب وانتشار الأسلحة يجب أن يعتبرا العدوين الرئيسيين لتنمية

الشعوب. وبوضع نهاية لسباق التسلح، يمكننا أن نستهل عملية نزع سلاح حقيقية باتفاقات تقوم على ضمانات موثوق بها وقابلة للتنفيذ. ومن شأن تحويل الموارد الاقتصادية والموارد الأخرى من سباق التسلح إلى سد الاحتياجات الإنسانية، مثل الرعاية الصحية الأساسية والتعليم للجميع وتعزيز روابط الأسرة، أن يعمل على تشجيع وتعزيز ثقافة السلام فعلاً.

هذه بعض الأفكار التي يرغب وفدي في أن يتشاطرها في سياق الذكرى السنوية الأربعين لرسالة البابا يوحنا الثالث والعشرين الملحمية المعنونة ''السلام على الأرض''. ولذلك، اسمحوا لي أن اختتم كلمتي بالعبارة التالية من تلك الرسالة البابوية:

> ''لن يكون العالم أبداً مكاناً للسلام، ما لم يجد السلام بيتاً له في قلب كل فرد''.

السيد زانيبيكوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): يود وفد كازاخستان أن يشكر الأمين العام على تقديمه للجمعية التقرير عن ثقافة السلام، الذي يرد في الوثيقة A/58/182.

إن ضمان وجود تفاعل فعال بين ديانات وثقافات العالم هام للغاية في المناخ الراهن، الذي يتسم بالصراع والتطرف الديني. وأعتقد أن هذا الموضوع يستحق أن نتدارسه بعمق. يجب أن نعيد فتح باب الحوار البناء بين الديانات بعقد اجتماعات منتظمة لزعماء مختلف الديانات. وكان المؤتمر الأول لزعماء الديانات العالمية والتقليدية المعقود مؤخراً في كازاخستان بدعوة من حكومتنا هو أول محفل دولي من هذا القبيل.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مشروع القرار A/58/L.13، الذي يشير إلى هذا المؤتمر، للبت فيه. كما أن الإعلان الذي اعتمده المؤتمر متاح للأعضاء أيضاً بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/58/390، المرفق).

ونحن ندعم هذه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للترويج بفعالية لثقافة السلام والحوار بين الحضارات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذه البنود.

قبل أن ننتقل إلى البت في مشاريع القرارات، أود أن أخبر الأعضاء أنه، بناءً على طلب مقدم مشروع القرار A/58/L.13، سيؤجل البت في مشروع هذا القرار إلى تاريخ لاحق سيتم الإعلان عنه، لإتاحة الوقت لمزيد من المشاورات.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/58/L.14 ومشروع القرار A/58/L.16.

نتحول أولاً إلى مشروع القرار A/58/L.14، المعنون ''العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠''. وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية من بين مقدميه: أوروغواي وجزر مارشال وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.14؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.14 (القرار ٥٨/١١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتحول إلى مشروع القرار A/58/L.16، المعنون ''جامعة السلام''. أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت الدول التالية من بين مقدميه: إسبانيا والجزائر وجمهورية مولدوفا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.16؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.16 (القرار ١٢/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٢٥ و ٤٤ من جدول الأعمال.

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(ب) انتخاب تسعة وعشرين عضواً في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملاً بمقرر الجمعية العامة ٤٠٦/٤٣، ستشرع الجمعية في انتخاب ٢٩ عضواً لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

والدول الـ ٢٩ الأعضاء التي ستنتهي مدة عضويتها هي: أوغندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنن، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، تركيا، جزر البهاما، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، ساموا، سلوفاكيا، السنغال، سورينام، غامبيا، غينيا الاستوائية، كولومبيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الهند، هولندا. ويجوز إعادة انتخاب هذه الدول فوراً.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الدول التالية ستظل أعضاءً في مجلس الإدارة بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواي، بلجيكا، تشاد، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، السودان، سويسرا، الصين، فرنسا، كندا، كوبا، الكونغو، كينيا، ميانمار، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان. وبالتالي، فإن هذه الدول الـ ٢٩ لا يجوز انتخابها في هذا الاقتراع.

وكما يعرف الأعضاء فإنه وفقاً للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، ''تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري'' و ''لا يجوز فيها تقديم مرشحين''. بيد أنني أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تنص على الأخذ بممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية، حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه. ونظرا لعدم وجود مثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تشرع في عملية الانتخاب على هذا الأساس؟

تقرر ذلك.

وفيما يتعلق بالترشيحات، أعلمني رؤساء المجموعات الإقليمية أن المرشحين المعتمدين الثمانية للمقاعد الثمانية المخصصة للدول الأفريقية هم: بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الرأس الأخضر، السنغال، الصومال غانا، الكاميرون، المغرب. والمرشحون المعتمدون السبعة للمقاعد السبعة المخصصة للدول الآسيوية هم: جمهورية إيران الإسلامية، بنغلاديش، توفالو، قيرغيزستان، كازاخستان، المملكة العربية السعودية، الهند. والمرشحون المعتمدون الثلاثة للمقاعد الثلاثة المخصصة لدول أوروبا الشرقية هم: بلغاريا، بولندا، هنغاريا. والمرشحون المعتمدون الخمسة للمقاعد الخمسة المخصصة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي هم: البرازيل، جزر البهاما، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك. والمرشحون المعتمدون الستة للمقاعد الستة المخصصة لدول

غرب أوروبا هم: إسرائيل، تركيا، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية، موناكو، هولندا.

وبالنظر إلى أن عدد المرشحين المعتمدين من الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يتفق وعدد المقاعد المطلوب شغلها في كل منطقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب أولئك المرشحين أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبهذا تكون الدول التالية البالغ عددها ٢٩ دولة قد انتخبت أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة أربع سنوات تبدأ في ١كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وهي: إسرائيل، جمهورية إيران الإسلامية، البرازيل، بلغاريا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بولندا، تركيا، توفالو، جزر البهاما، جمهورية تترانيا المتحدة، الرأس الأخضر، السنغال، السويد، الصومال، غانا، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوستاريكا، كولومبيا، المغرب،المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية، موناكو، الهند، هنغاريا، هولندا.

وأهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبهذا نختتم نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

وقبل أن ننتقل إلى البند التالي على جدول أعمالنا اليوم، أود أن أعلم الأعضاء أنه في صباح الغد الثلاثاء ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ستنظر الجمعية العامة،كأول بند لها، في تقرير للجنة الخامسة عن البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال ''تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية''، يرد في الوثيقة A/58/561. وأود كذلك أن أعرض على الأعضاء مسألة تتعلق بالبند ١٥ (ب) من جدول الأعمال بشأن انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر إجراؤه غداً، الثلاثاء ١١تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. وأود فيما يتصل بهذا البند الفرعي أن أوجه انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للبرتغال. وقد عممت هذه الرسالة بوصفها الوثيقة A/58/357. ويعلن الممثل الدائم للبرتغال في رسالته أن البرتغال ستتخلى عن مقعدها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتبقي من مدتها لصالح تركيا. وعليه، يلزم أن تجري الجمعية العامة انتخاباً فرعياً لملء ذلك الشاغر، وفقاً للمادة ١٤٠ من نظامها الداخلي. وأود، في هذا الصدد، أن أعلم الأعضاء أن الجمعية العامة ستقوم أولاً، غداً الثلاثاء ١١تشرين الثاني/ نوفمبر، بإجراء انتخاب فرعي لملء هذا الشاغر، ثم تمضي إلى انتخاب ١٨عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي

مشروع القرار .A/58/L.11

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت المناقشة المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة الحادية والخمسين المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

السيد رشدي (مصر): يسر مصر أن تعرض بعض التعديلات على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.11.

(تكلم بالانكليزية)

تنقح الفقرة ٢ من الديباجة ليصبح نصها كما يلي:

''إذ ترحب بقيام ١٧٦ دولة طرفاً بالتصديق على الاتفاقية المتعلقة حماية التراث الثقافي

والطبيعي للعالم، وإذ تلاحظ تسجيل ٧٥٤ موقعاً في قائمة التراث العالمي‘‘

وهذا هو التنقيح الأول المقترح. أما الاقتراح الثاني فهو إدراج فقرة ١ مكررا جديدة في المنطوق نصها كما يلي:

‘‘ترحب مع الارتياح بقيام المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الثانية والثلاثين المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ باعتماد الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي غير المادي‘‘.

(تكلم بالعربية)

ويشكر وفدي سائر مقدمي مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بناء على طلب مقدم من الوفود المعنية، سيبت في مشروع القرار A/58/L.11 في موعد لاحق سيتم الإعلان عنه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.